التاريخ 2019/07/14

جامعة البترا

التقرير الصحفي اليومي

الجامعة المتميزة بشهادات محلية و عالمية

أول جامعة أردنية تحصل على شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية.

جائزة الحسن للتميز العلمي.

الاعتماد الأمريكي في تخصصي نظم المعلومات الحاسوبية، وعلم الحاسوب.

الاعتماد الأمريكي في تخصص الصيدلة.

الاعتماد البريطاني لتخصص اللغة الإنجليزية وآدابها.

شهادة ضمان الجودة من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الاردنية المستوى الفضي لكلية الصيدلة و العلوم الطبية.

شهادة الأيزو 9001:2015.

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	Universities in Arab Countries: An Urgent Need for Change Adnan Badran chief Editor	موقع كتب جوجل	
.2	"أفد" يودع عبد الرحمن العوضي ويخصص مؤتمره السنوي لذكراه (ونعاه رئيس مجلس أمناء "أفد" الدكتور عدنان بدران..)	موقع شبكة أبو ظبي	
.3	بدران يرعى حفل استذكار لمناقب الراحل حيدر طيفور	موقع وكالة عجلون	
.4	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع خبرني	
.5	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع طلبة	
.6	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	ووقع مدار الساعة	
.7	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع الوقائع	
.8	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع العراب	
.9	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع شمس	
.10	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع صراحة	
.11	المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر	موقع هرمنا	
.12	تخرجت الشابة السورية تيماء عمر المحمد، من كلية الصيدلة في جامعة "البترا" بتقدير امتياز ومرتبة شرف.. ما قصتها (فيديو)	موقع تلفزيون سوريا غير الحكومي	
.13	طالبة سورية تتفوق في كلية الصيدلة بالأردن بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف	موقع قناة حلب اليوم الفضائية	
.14	رولا مسعد مدير عام تراكس الأردن تحاضر في جامعة البترا	موقع سما الأردن	
.15	الملك يلتقي طالبات من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك	أولى	الدستور
.16	محطات من الحياة العملية والسياسية لدولة إبراهيم عبد الهادي محمود هاشم	7	الدستور
.17	كادبي يوقع اتفاقيات تعاون مع 3 جامعات	7	الدستور
.18	الشباب والأحزاب السياسية الدكتور محمد عبيدات	16	الدستور
.19	رأي حول اعتماد الجامعات د.محمود الحبيس	17	الدستور
.20	القبول الموحد ستتعامل مع معدل الثانوية العامة من 100%	3	الدستور 2019/7/13
.21	تراجع دور الدولة في الإرتقاء بالتعليم العالي هل يعيده إلى أولوياتها *تيسير النعيمات	6 أ	الغد
.22	المعاني يطالب بتقييم رؤساء الجامعات الرسمية	6 أ	الغد
	صحيفة الغد تنشر ملفًا صحفيًا على 3 صفحات تحت عنوان "البطالة.. تعليم لا يواكب سوق العمل"	8 إلى 10 أ	الغد

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.23	جيل الانتظار قنبلة موقوتة واقتصاديون يدعون لمأسسة مهن العمالة الوافدة	8 أ	الغد
.24	ندرة فرص العمل تنتظر خريجي "تخصصات نقابات مهنية كبرى"	8 أ	الغد
.25	التخصص الجامعي: معضلة للطلبة تربك قرارات رسم المستقبل	9 أ	الغد
.26	دعوات لتعديلات في "الخدمة المدنية" بشأن التخصصات الإنسانية	9 أ	الغد
.27	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

Google
كتب
شراء الكتاب الإلكتروني - US$ 98.13
الحصول على نسخة مطبوعة من هذا الكتاب
0 مراجعات
كتابة مراجعة
Universities in Arab Countries: An Urgent Need for Change: Underpinning the ...
المحررون: John R. Hillman ،Elias Baydoun
البحث في هذا الكتاب
بتقنية
حول هذا الكتاب
مكتبتي
سجلي
الكتب على Google Play
شروط الخدمة
يتم عرض الصفحات بإذن من Springer. حقوق النشر
إضافة إلى مكتبتي
كتابة مراجعة
Universities in Arab Countries: An Urgent Need
Adnan Badran Chief Editor
Elias Baydoun · John R. Hillman
Editors

.1

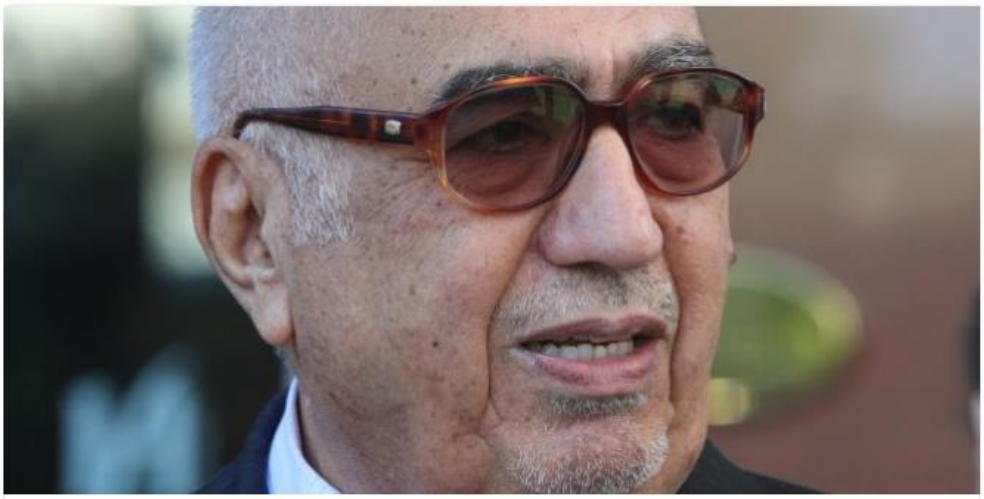

"أفد" يودّع عبدالرحمن العوضي ويخصص مؤتمره السنوي لذكراه

Dr. Imad Saad 08/07/2019 آراء مسؤولة
التعليقات على "أفد" يودّع عبدالرحمن العوضي ويخصص مؤتمره السنوي لذكراه مغلقة 111 زيارة

LinkedIn + Google Twitter Facebook

شبكة بيئة ابوظبي: مجلة البيئة والتنمية، لبنان بيروت 08 يوليو 2019
فقد المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) أحد أبرز أركانه، رئيس اللجنة التنفيذية الدكتور عبدالرحمن العوضي، الذي وافته المنية في الكويت عن 83 عاماً. ونعاه رئيس مجلس أمناء "أفد" الدكتور عدنان بدران، الذي قال إنه "برحيل العوضي يفقد المنتدى ركناً راسخاً، ونخسر صديقاً وزميلا، ويخسر العمل العام على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية أحد أكثر الأشخاص علماً وجرأةً وإخلاصاً". وقد كان العوضي عضواً مؤسساً في مجلس أمناء "أفد" عام 2006، حيث تولّى رئاسة اللجنة التنفيذية ولعب دوراً كبيراً في أعمال المنتدى ونشاطاته.
درس في الجامعة الأميركية في بيروت في أواخر الخمسينات، ثم حصل على الدكتوراه في الطب من جامعة أبردين البريطانية، وتابع دراساته العليا في الطب في جامعة هارفرد الأميركية. وإلى جانب عمله كطبيب، دخل معترك الحياة العامة في الكويت منذ العام 1975، كعضو في مجلس الأمة، وتولى مناصب عدة، بينها وزارات الصحة والتخطيط وشؤون مجلس الوزراء، بين 1975 و1991، حين تم انتخابه أميناً تنفيذياً للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية. وجاء في نعي الحكومة الكويتية أنه "خلال تولّي العوضي وزارة الصحة لأكثر من عشر سنوات، تم بناء أغلب المستشفيات وشهدت الكويت نهضة صحية شاملة".
نال العديد من الجوائز والأوسمة والشهادات الفخرية من جميع أنحاء العالم، ومنحه المنتدى العربي للبيئة والتنمية عام 2016 جائزة "إنجازات العمر البيئية"، تقديراً لدوره في خدمة البيئة والصحة العامة.
وقال أمين عام "أفد" نجيب صعب في رسالة إلى الأعضاء: "كان الدكتور عبد الرحمن العوضي بين أول من استجاب الى الدعوة لإنشاء المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) عام 2006، فانضم عضوا مؤسسا في مجلس الأمناء، وترأس اللجنة التنفيذية. وهو لم يغب يوما عن اجتماع لمجلس الأمناء او اللجنة التنفيذية او اية مناسبة للمنتدى، لعذر عمل أو صحة، وكانت له دوما مساهمات ايجابية في جميع المجالات. إن المنتدى يدين لعبد الرحمن العوضي بالكثير، كما أدين له أنا شخصيا. فأثر هذا العملاق لم ينحصر في العلم والمعرفة، بل كان اوسع واعمق من هذا بكثير، إذ تعلمنا منه الصدق والجرأة والمحبة والشهامة. لقد كان دوما المدافع الأول عن المنتدى حين لم تعجب جرأة تقاريره بعض المسؤولين".
وتابع صعب: "يوم عقدت اللجنة التنفيذية للمنتدى اجتماعها التأسيسي الأول في مكتبي في بيروت في يونيو/حزيران 2006، كنا اربعة: عبد الرحمن العوضي ومصطفى كمال طلبة ومارون سمعان وأنا. لقد اصطفى الله الرفاق الثلاثة الى جواره، بعد حياة زاخرة بالعطاء، طويلة او قصيرة لا فرق، إذ ما يبقى هو الأثر الطيب". وكشف صعب أنه سيتم تخصيص التقرير الثاني عشر للمنتدى، وهو هذه السنة عن التربية البيئية، لذكرى عبد الرحمن العوضي، كما يسمى المؤتمر السنوي في نوفمبر/تشرين الثاني باسمه.

Tweet

بدران يرعى حفل استذكار لمناقب الراحل حيدر طيفور

الكاتب / المصدر : يوسف المومني - رئيس منتدى الجنيد الثقافي
تاريخ الخبر 13-07-2019

=

برعاية دولة د. عدنان بدران وحضور معالي وزير المالية د. عز الدين كنانكرية ومعالي د. محمد طالب عبيدات ونائب رئيس جامعة البترا التي خصصونه والعين والنائب الاسبق سميح المومني وعدد من المحبين والاصدقاء والاقارب من عين غابين وصغره ومناطق عجلون ومن خارجها أيضا تم إقامة حفل استذكار لمناقب الراحل والفقيه الكبير حيدر طيفور رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه في ديوان آل طيفور في عين.

وفي الحفل الذي بدأ بوقوف الجميع دقيقة للقراءة الفاتحة على روح المرحوم ثم تلاه قراءة آيات من الذكر الحكيم للقارئ الشيخ عمر طيفور رحب د. فهد طيفور بكلمة نيابة عن آهل المرحوم واهالي عين ذكر فيها بعضا من مناقب الفقيد وشكر من حضر من الاصدقاء والاقارب للجمع معا على التا فقدنا رجلا طيبا رائعا آن مثيله ولجمع أيضا على حبنا له وتركه اثرا طيبا خلفه وسيرة عطرة.

ثم وبكلمات معبرة من القلب قدمها اصدقاء الراحل ومحبوه وهو دولة د. عدنان بدران ومعالي عز الدين كنانكرية ومعالي محمد طالب عبيدات وايضا كلمة باسم جامعة البرموك قدمها ا.د. انيس خصاونه وكلمة باسم تيار الوصفيون الذي كان المرحوم عضوا فيه قدمها الاستاذ سالم اللوزي وايضا تحدث طه المومني الذي يعمل في لجنة المؤتمرات في الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن بكلمات راقية وعظيمة تحدثوا فيها عن سيرة المرحوم وصداقتهم له طيلة سنين الدراسة أو العمل، وسردوا بعضا من التفاصيل التي تدل على تفرد حيدر في سلوكه وتفكيره وتطلعاته لحياة افضل للناس ومحاولته جاهدا تطبيق ذلك على ارض الواقع ما استطاع.

ثم وفي الختام دعا الشيخ احمد المومني دعاءا للمرحوم آمن الحضور خلفه.

وبعد اللقاء الذي لم يخل من حزن على الفقيد وحب له واجماع على تفرده في طيبة القلب وحب العطاء وتعدد المواهب والمهارات والاتجاهات سياسيا وفكريا وادبيا واجتماعيا توجه الجميع للمقبرة في عين لقراءة الفاتحة هناك والدعاء عند مرقده ، وبكلمات معبرة تحدث الصحفي احمد عياصرة ابو اسلام حول الفقيد ووالده واخوانه كلاما يستحق عليه الشكر.

باسمي وباسم كل محبي حيدر طيفور اشكر كل من حضر لهذا اللقاء وكان جالسا بصبر وحب .وهذا ان دل على شيء فانما يدل على الوفاء فيهم

درع جامعة البترا للأميرة ديمة آل سعود

خيرني - قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نبل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرايبت.

المولا يقدم درع البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر

9:30pm - 11/07/2019

طلبة نيوز- قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نبل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرابيت.

المولا يقدم درع جامعة البترا للأميرة ديمة آل سعود (صور)

شباب و جامعات 11/07/2019 11:11

مدار الساعة - قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة بنت سعود آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نبل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للنساء والشباب بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة النساء والشباب وزيادة قدرتهم في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهاراتهموخصوصا القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرابيت.

المولا يقدم درع جامعة البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر

الخميس 11-07-2019 | 11:11 am
التحديث :الخميس 11-07-2019 | 11:11 am

الوقائع الاخبارية : قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نبل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرابيت.

المولا يقدم درع جامعة البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر

صفحة للطباعة 463 تاريخ النشر : 11-07-2019

قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نبل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرابيت.

درع جامعة البترا للاميرة ديمه ال سعود تقديرا لجهودها في محاربة الفقر

المولا يقدم درع جامعة البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر

قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نبل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرابيت.

المولا يقدم درع جامعة البترا للأميرة ديمة آل سعود تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر

صراحة الاردنية | 11 يوليو 2019 | آخر تحديث : الخميس 11 يوليو 2019 - 11:17 صباحًا

صراحة نيوز – قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نيل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن.

جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نيل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نيل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

وأكدت الأميرة ديمة آل سعود أن مؤسسة نيل للتنمية والتدريب تحرص على التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نيل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وريادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نيل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وحذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نيل المهندس رشاد حرابيت.

تقديرًا لجهودها في محاربة الفقر

3 أيام مضت | تعليم وجامعات | اضف تعليق | 40 زيارة

قدم رئيس جامعة البترا الدكتور مروان المولا درع الجامعة إلى سمو الأميرة ديمة آل سعود الرئيسة الفخرية لمؤسسة "نبل" للتنمية والتدريب، تقديرًا لجهودها في محاربة الجوع ودعم الأسر الفقيرة في الأردن، جاء ذلك خلال لقائه الأميرة في جامعة البترا لبحث مجالات التعاون بين جامعة البترا ومؤسسة نبل لتقديم الخدمات المجتمعية ودعم المشاريع الريادية، والمراكز الإعلامية.

وأكد المولا خلال لقائه الأميرة ديمة آل سعود ووفد من مؤسسة نبل أن خدمة المجتمع تعد من المحاور الرئيسية في سياسات جامعة البترا، بالإضافة إلى قيام الجامعة بتأسيس حاضنات أعمال لدعم الأفكار الإبداعية لطلبة الجامعة وتحويلها إلى مشاريع، مضيفًا أن حاضنات الأعمال توفر للطلبة مختلف أوجه الدعم لتحويل الأفكار الإبداعية إلى مشاريع على ارض الواقع وكذلك المساعدة في الحصول على براءات الاختراع للمنتجات المتميزة".

وأكد المولا أن جامعة البترا ترحب بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المحلي في دعم الأعمال والمشاريع الريادية سواء بالخبرات الفنية أو التجهيزات اللازمة.

مقالات مشابهة

انقلاب في نقابة المعلمين فرع الزرقاء .. تفاصيل

8 ساعات مضت

المعاني يضيف لتغريدته المعلمين

11 ساعة مضت

وزير التربية: نتائج التوجيهي في 25 تموز

11 ساعة مضت

تعليم وجامعات | رياضة | فن و منوعات | هرمنا

التعاون مع كافة المؤسسات لتقديم المساعدات والدعم للمحتاجين بشكل دائم ومساعدة الأسر الفقيرة، مشيرة إلى أن انطلاقة المؤسسة كانت من خلال العمل على تقديم المساعدات الغذائية إلى الأسرة الفقيرة داخل عمان وتقديم طرود الخير للأسر الفقيرة في المناطق البعيدة.

وأوضحت الأميرة ديمة آل سعود أن "نبل" اهتمت بمساعدة الأسر الفقيرة وزيادة قدرتها في الاعتماد على الذات، عبر تنظيم ورشات عمل تدريبية لصقل مهارات أفراد تلك الأسر القادرين على العمل والسعي لتأمين وظائف لهم مع عدد من الداعمين الاستراتيجيين.

وقالت رئيسة مؤسسة "نبل" الدكتورة كوثر القطارنة أن استمرار نجاح عمل المؤسسة يأتي من تعزيز التعاون مع المؤسسات الداعمة وجذب التمويل اللازم للحد من الجوع سواء كانت عبر المساعدات العينية أم من خلال تأمين برامج التدريب لتمكين الأفراد من إنشاء أعمالهم الخاصة، وكذلك تبني المشاريع الريادية.

وحضر اللقاء عمداء وأعضاء من الهيئتين الأكاديمية والإدارية في جامعة البترا إلى جانب مشاركة المدير التنفيذي لمؤسسة نبل المهندس رشاد جرابيت.

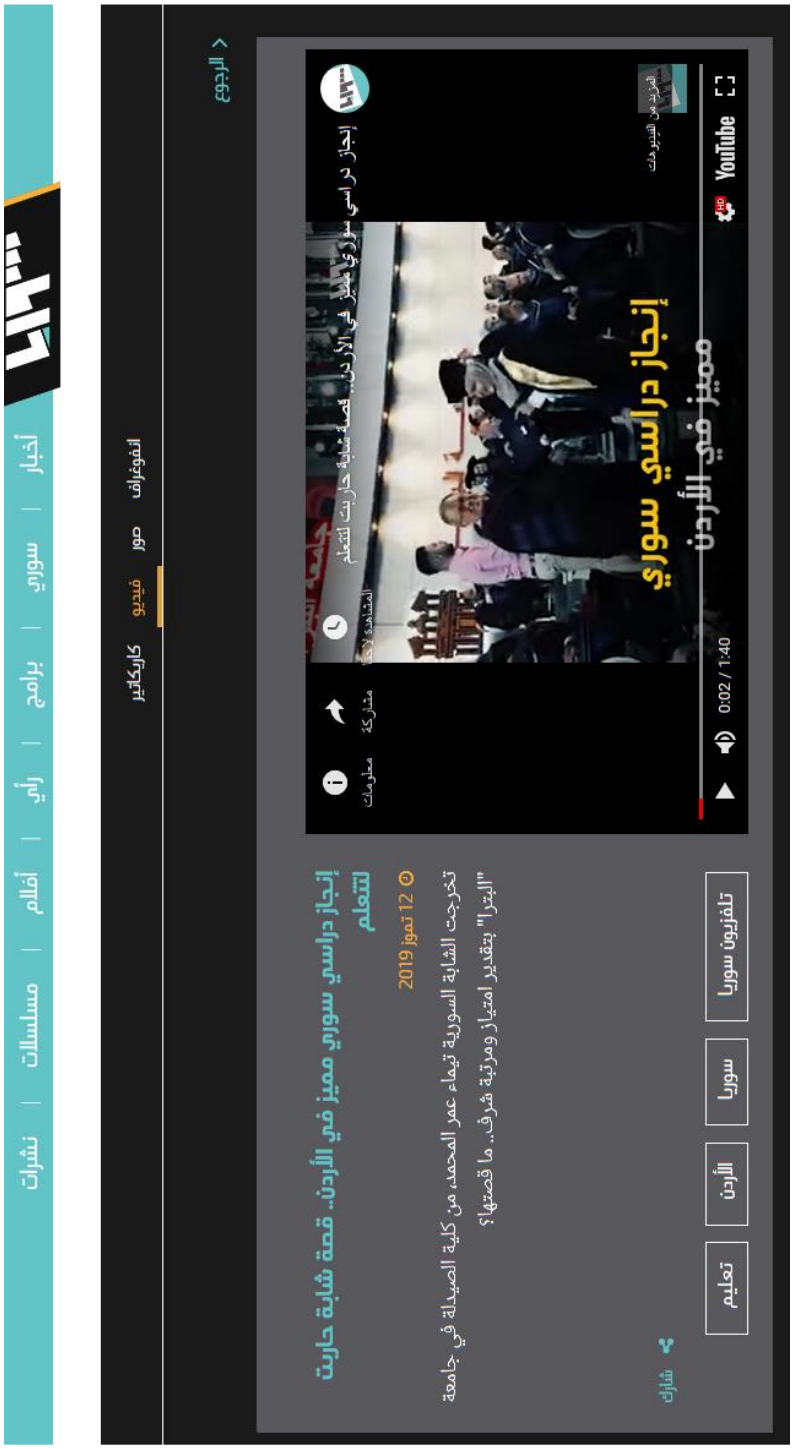
أخبار | سوري | برامج | رأي | أفلام | مسلسلات | نشرات
الفوتوغراف صور فيديو كاريكاتير
< الرجوع
إنجاز دراسي سوري مميز في الأردن.. قصة شابة حارت لتتعلم
12 تموز 2019
تخرجت الشابة السورية تيماء عمر المحمد من كلية الصيدلة في جامعة "البترا" بتقدير امتياز ومرتبة شرف.. ما قصتها؟
شارك
تعليم
الأردن
سوريا
تلفزيون سوريا
مشاركة
معلومات
إنجاز دراسي سوري مميز في الأردن
YouTube
0:02 / 1:40

.12

مرتبة الشرف

2019-07-12 | 1:31 م - DMT 2 بواسطة News E 07

أخبار في المهجر

تيما عمر المحمد

تتواصل نجاحات السوريين في دول اللجوء، حيث استطاعت الطالبة السورية "تيما عمر المحمد" أن تتخرج من كلية الصيدلة "جامعة البترا" في الأردن، بتقدير إمتياز مع مرتبة الشرف وبمعدل تراكمي 3.91/4

وقالت "تيما" في منشور على صفحتها، أنه وبعد قتل والدها وأخاها على يد قوات النظام، اضطرت لأن تترك المدرسة عاماً كاملاً، ثم ذهبت للعيش مع عمتها، وكانت تبلغ من العمر حينها (15) عاماً.

وأشارت كيف أنها كانت تلحق بإبنة عمتها حتى تستطيع أن تمسك الكتب، مضيفةً "انحرمت من شي ما بدي انحرم منو وانحرمت من شي كان الغالي أبي يشجعني عليه".

وروت تيما في منشورها كيف هربت مع أمها وإخوتها إلى الأردن وأقامت في مخيم الزعتري، لتأتي الفرصة يوما إلى خيمتها فتتم كفالتها وإخراجها مع عائلتها خارج المخيم وتتابع دراستها في كلية الصيدلة.

وذكرت تيما كيف أن الدموع غلبتها حين تم التكفل بدراستها ودخلت الجامعة مشيرة إلى أن الفرحة حينها توازي فرحتها بالتخرج بل قد تكون أكبر.

وأهدت تيما نجاحها لأهلها جميعا ولكل من وقف معها وساندها، وخصت والدها وأخاها اللذين قتلا رشاً على أيدي قوات النظام عام 2012 أمام عينيها، حيث كتبت على حسابها فيسبوك: "أهدي نجاحي لحبيبي أبي الي كنت بتمنى يكون معي بهاليوم الحلو ولأخي عبد الكافي الي كان يقلي دكتورة بس لأنو واثق فيني".

وختمت منشورها بالشكر الكبير لمن تكفلوا بها وبأهلها وكانوا عوناً لها حتى حققت حلمها وتخرجت من كلية الصيدلة.

رولا مسعد مدير عام تراكس الاردن تحاضر في جامعة البتراء

قبل يومين

المحرر: هناء سكرية

سما الاردن | استضافت جامعة البتراء السيدة رولا مسعد مديرة شركة تراكس الاردن للعلاقات العامة والحائزة على العديد من الجوائز وهي احد اعضاء مستشاري العلاقات العامه والاتصالات للحديث عن دور العلاقات العامة وأهميتها في التواصل بحضور الدكتور علي الحديد منظم المحاضرة.

حيث تحدثت مسعد عن بدايات العلاقات العامة وأهدافها وتطورها مشيرة إلى مساهمات العلاقات العامة في بناء السمعة الطيبة للمنظمات، وترسيخ الصورة الذهنية الإيجابية عنها لدى جمهورها و الفئات المجتمعية المختلفة معتمدا بذلك على أسس وركائز من الحقائق والمعلومات الصادقة، فضلا عن وظائفها وأدواتها كالتخطيط والتقييم والمتابعة الجيدة للمشروعات.

وقالت إن من يعمل في العلاقات العامة يتطلب منه أن يكون مبتكراً ورياديا في عمله وعند إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى كونه نبيهاً وملماً لكل ما يدور حوله ومتابعاً لأدق وأهم التفاصيل وكذلك أن يتمتع بالمصداقية في إيصال كافة المعلومات.

وأوضحت أن من اختار هذا الحقل ليعمل فيه يفترض به أن يكون صبورا ومهيأ للخوض في العديد من التفاصيل ومع كافة الفئات مما يستدعي به أن يتحلى كذلك برحابة الصدر

في نهاية اللقاء شكر الدكتور علي الحديد مدير عام شركة تراكس السيدة رولا مسعد لجهودها في مد جسور التعاون مع الجامعة كما توجه بالشكر للطلبه شادي سمحان وفراس المناصير لهندسة اللقاء الطيب.

الملك يكشف سبب عدم مشاركته بالأولمبياد

عمان AddustourNewspaper

تحدّث جلالة الملك عبدالله الثاني خلال مقابلته مع طالبات من جامعتي الأردنية واليرموك عن ذكريات لم تكشف من قبل. ويكشف جلالته في المقابلة عن عدم مشاركته بالاولمبياد خلال دراسته في المدرسة، رغم رغبته آنذاك بتمثيل الأردن. ونشرت جامعة اليرموك عبر صفحتها في فيسبوك، «برومو» للمقابلة التي أجراها جلالته.

محطات من الحياة العملية والسياسية لدولة إبراهيم عبدالهادي محمود هاشم 1888م - 1958م

عمان AddustourNewspaper

نشأ إبراهيم هاشم في بيئة علم ونسب شريف حيث كان جده محمود هاشم من كبار تجار نابلس، وهو الذي قام ببناء أحد بيوت آل هاشم الكائن في جادة القريون في نابلس وقد تعهد الحاج محمود وابنه الأكبر الحاج مصطفى تنشئة الأبناء الأربعة الآخرين فتم إرسالهم تباعاً لإكمال تحصيلهم العلمي في مصر حتى حصلوا على الشهادة العالمية من الأزهر الشريف.

أنهى دراسته في مدينة نابلس، وانتقل لإكمال دراسته الثانوية في المدرسة السلطانية في الشام وانتقل بعدها إلى اسطنبول، حيث التحق بجامعة اسطنبول – كلية الحقوق وتخرج منها (1906–1910).

انضم أثناء دراسته الجامعية إلى الوطنيين العرب الأحرار حيث ساهم بتأسيس الجمعية العربية الفتاة المناهجة لجمعية تركيا الفتاة الطورانية.

حكم عليه بالإعدام من قبل جمال باشا السفاح ولجأ إلى جبل العرب في السويداء مع القائد الوطني سلطان باشا الأطرش.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى شغل منصب مدعي عام مدينة بيروت في لبنان ثم في يافا/ فلسطين (1914–1915).

عمل على تأسيس كلية الحقوق في الجامعة السورية، كما عمل أستاذاً للعلوم الجزائية فيها، وساهم في تنظيم الإدارة ودور العدل والقضاء في لبنان وتولى رئاسة محكمة الجنايات الكبرى في دمشق.

في 30 تشرين الأول 1918 عين عضواً في لجنة انتخاب المأمورين بدمشق.

في 20 شباط 1920 كان رئيساً لمحكمة الاستئناف في دمشق وقدم استقالته واستقر في عمّان.

استقر في عمان حيث عين مستشاراً للعدلية وعضواً في مجلس المستشارين في حكومة علي رضا الركابي الأولى 10 آذار 1922، وعين للمرة الثانية مستشاراً قضائياً في حكومة المستشارين الثانية التي شكلها مضر رسلان في 1 شباط 1923، ثم عين ناظراً للعدلية في وزارة حسن خالد أبو الهدى الأولى والتي تشكلت باسم مجلس النظار بتاريخ 5/9/1923، وعين مجدداً ناظراً للعدلية في حكومة علي رضا الركابي الثانية بتاريخ 3 أيار 1924 واستقال منها بتاريخ 1 نيسان 1926.

عمل مديراً للخزينة (المالية) في وزارة حسن خالد أبو الهدى الثانية 1/7/1927، وفي تاريخ 18 تشرين الأول 1933 شكل إبراهيم هاشم وزارته الأولى وشغل فيها منصب رئيس الوزراء ووزير العدلية وقاضي القضاة واستمرت هذه الوزارة لمدة خمس سنوات (1933–1938).

بتاريخ 19 أيار 1945 شكل وزارته الثانية حيث شغل فيها منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وفي عهد هذه الوزارة التي استمرت حتى 4 شباط 1947 انتقل الأردن من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الاستقلال ومن عهد الإمارة إلى عهد الملكية.

في شباط 1946 قام الأمير عبدالله بن الحسين ورئيس الوزراء إبراهيم هاشم بزيارة رسمية إلى بريطانيا حيث جرت مفاوضات انتهت بإلغاء الانتداب والاعتراف باستقلال شرق الأردن وذلك في 22 آذار 1946 الذي تم في معاهدة (بيفن– إبراهيم) المعروفة باسم معاهدة الاستقلال حيث تلا ذلك إعلان الملكية بتاريخ 25 أيار 1946. مع البيعة للملك عبدالله وسميت البلاد باسم المملكة الأردنية الهاشمية واعترف لها دولياً بالاستقلال والسيادة، حيث تمت البيعة للأمير عبدالله بالمُلك، فأصبح ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية. وقد عملت هذه الوزارة على وضع دستور جديد للمملكة يحل فيه مجلس نيابي محل المجلس التشريعي.

بتاريخ 4 حزيران 1952 اتخذ مجلس الوزراء (برئاسة توفيق أبو الهدى قراراً بتعيين هيئة نيابة على العرش برئاسة إبراهيم هاشم الذي كان حينها رئيساً لمجلس الأعيان.

بتاريخ 11 آب 1952 اتخذ مجلس الأمة (الأعيان والنواب) قراراً بإنهاء ولاية جلالة الملك طلال والمناداة بولي العهد الأمير حسين ملكاً دستورياً للمملكة وفي نفس اليوم اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتعيين مجلس وصاية على العرش بنفس أعضاء هيئة النيابة لحين بلوغ جلالة الملك الحسين السن القانوني لتولي سلطاته الدستورية.

بتاريخ 21 كانون الأول 1955 تشكلت وزارة إبراهيم هاشم الثانية لتشرف على إجراء انتخابات نيابية جديدة، وبتاريخ 7 كانون الثاني 1956 استقالة هذه الوزارة.

بتاريخ 8 كانون الثاني 1956 شكل سمير الرفاعي حكومته الرابعة وعين إبراهيم هاشم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدولة.

بتاريخ 1 تموز 1956 شكل إبراهيم هاشم وزارته الرابعة حيث أشرفت هذه الوزارة على إجراء الانتخابات النيابية يوم 1 تشرين الأول 1956، وكانت هذه الوزارة بحق أكثر الوزارات نزاهة حيث جرت انتخابات حرة ونزيهة فازت فيها الأحزاب من كافة الاتجاهات وشكلت الأحزاب اليسارية أكبر تكتل نيابي يساري في تاريخ المملكة، وقدمت هذه الوزارة استقالتها بتاريخ 27 تشرين الأول 1956 وتشكلت على أثرها حكومة برئاسة المرحوم سليمان النابلسي.

بتاريخ 24 نيسان 1957 تشكلت وزارة إبراهيم هاشم الخامسة وكان فيها رئيساً للوزراء ووزيراً للعدلية.

بتاريخ 12 كانون الأول 1957 طرأ تعديل على هذه الوزارة الخامسة حيث شغل إبراهيم هاشم منصب رئيس الوزراء ووزيراً للعدلية بالوكالة، وفي عهد هذه الوزارة تم التوقيع على اتفاق الاتحاد العربي بين الأردن والعراق.

استمرت وزارة إبراهيم هاشم الخامسة إلى تاريخ 18 أيار 1957 حيث قدم استقالته ليصبح عضواً في مجلس الاتحاد العربي.

«كادبي» يوقع اتفاقيات تعاون مع «3» جامعات

عمان – أعلن مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (كادبي)، عن توقيع ثلاث اتفاقيات تفاهم مع جامعات الأميرة سمية للتكنولوجيا، والعلوم والتكنولوجيا، والطفيلة التقنية، ضمن برنامج التعاون مع الجامعات الأردنية.

وقال المركز في بيان صحفي امس: إن الاتفاقيات تهدف لإيجاد وفتح تعاون مشترك في مجالات البحوث والاستشارات وتطوير إمكانات وفرص إجراء البحوث العلمية التقنية والتصنيع الهندسي بمجالاته كافة.

وتمكّن الاتفاقيات التي وقعت خلال زيارة وفد أكاديمي يضم رؤساء الجامعات الثلاث، الأطراف الموقعة من بناء جسور التعاون في مجالات التدريس والتأهيل البشري لكوادرها وتعزيز الميزة التقنية العالية لكل طرف.

وقال مدير عام المركز اللواء محمد فرغل: إن كادبي يوفر فرصة حقيقية للمتدربين للانخراط بالعمليات التصنيعية مع موظفي المركز، لافتا إلى أن المركز أطلق أخيرا «مبادرة علماء المستقبل» بهدف إيجاد جيل من العلماء على المدى البعيد يتمتعون بالمهارات والكفاءات المميزة لكي يُكّونوا رأس المال البشري في مجال تكنولوجيا الدفاع، وأن يكونوا قادرين على مواكبة التطورات والتعامل مع مستجدات العلوم والتكنولوجيا ما يجسد التزام المركز ورسالته النابعة من رؤى جلالة الملك عبدالله الثاني.

وأكد أهمية فتح آفاق التعاون بين المركز والجامعات على أوسع نطاق، لبناء قاعدة من البحوث العلمية التطبيقية التي ترتبط بالعلوم النظرية، ولاسيما أن مؤسسات التعليم لا تملك المختبرات اللازمة لتطبيق العلوم النظرية نظرا لكلفتها العالية.

ودار نقاش موسع حول الدور الريادي الذي يقوم به المركز، كما اطلع الوفد على إمكانيات الشركات المصنعة للأنظمة الأرضية والآليات والمعدات الثقيلة، والشركات المصنعة لتجهيزات الجندي في الميدان من الخوذ والستر الواقية من الرصاص.

وعبر الحضور في نهاية الزيارة، عن إعجابهم بالمستوى التكنولوجي الذي شاهدوه في المركز وشركاته من خلال عرض المنتجات المختلفة.«**بترا**».

الشباب والأحزاب السياسية

الدكتور محمد طالب عبيدات*
mobaidat@just.edu.jo

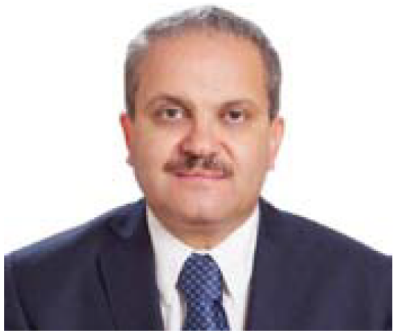

الأحزاب ليست بالفاعلة وليس لديها أي برامج مقنعة، ولذلك يجب أن يتم التركيز في المرحلة القادمة على برامجية حزبية مقنعة للشارع ولجيل الشباب لحل مشاكل حقيقية ومواجهة تحديات يشار لها بالبنان كالمعضلة الإقتصادية ومكافحة الفقر والبطالة للعمل على تشغيل الشباب المتعلم والذي يعاني من شبح البطالة سواء المقنعة أو الحقيقية، ورغم أن البيئة التشريعية للقوانين العصرية للإنتخاب والأحزاب والإجتماعات العامة والبلديات واللامركزية وغيرها ربما فيها الكثير من العناصر الجاذبة، إلا أن مشاركة الشباب السياسية ما زالت محدودة.

وحيث بيئة الأمن والأمان والإستقرار نجد أيضاً البيئة المواءمة للإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتي يتبناها جلالة الملك المعظم بإقتدار من خلال خريطة طريق ومنظومة إصلاحية شمولية متكاملة، فدور الشباب في الحياة الحزبية دور محوري وأساسي للمرحلة القادمة ونحتاج لتوفير البيئة السياسية الملائمة لهذا الدور وخصوصاً أن معيار المواطنة الصالحة والديمقراطية عمليتان متواصلتان ومتجددتان وغير متوقعتان، ورغم أن المجتمع العربي أكثر الشعوب تحدّثا بالسياسة لكنه أقل الشعوب إمتهانا لها، لكن الواقع يقول بأن هنالك محدودية وضعفا لمشاركة الشباب في الحياة الحزبية كنتيجة لضعف الثقافة المدنية وغياب مفهوم المجتمع المدني لديهم، وهنالك فوبيا وثقافة مجتمعية نابذة للأحزاب وخصوصاً عند الوالدين وكبار السن، كما أن الأحزاب غير قادرة على جذب الشباب إليها لإفتقار عملها لبرامج مقنعة إقتصاديا وسياسيا وإجتماعياً وتطوعيا لهم –وإن كان البعض يمتلكها فهم غير قادرين للوصول لقبة البرلمان لضعف إستثمارهم بالشباب بالحياة السياسية-، والبعض يعزي الأسباب لأن الأحزاب في الجامعات إنتماء لا ممارسة للحفاظ على العملية الأكاديمية والعلاقة البينية بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

نُقرّ بالفم الملآن بأنه لا ديمقراطية حقيقية دون برامجية وتعددية حزبية تسعى لحل المعضلات والتحديات التي تواجهنا وخصوصاً السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأكاديمية منها، ولا بدّ من مساهمة حزبية في مسيرة الإصلاح الشامل والتي يقودها جلالة الملك المعزّز بإقتدار وفق خريطة الطريق التي وضعها جلالته، كما أن دعم سمو الأمير حسين بن عبدالله ولي العهد ونفر بضرورة إنضمام الشباب للأحزاب، لكن بيئتها الحاضنة هي منابرنا السياسية والحزبية والبرلمانية وليس الحرم الجامعي الذي يُخرّج رأس المال البشري الأردني الذي يشكل رصيدنا وطاقاتنا التي فوق الأرض لا تحتها، وكأنني أقول بأنني مع إنضمام الشباب للأحزاب السياسية لكنني لا أقرّ بممارستها داخل أسوار الجامعات، كما أختلف بالنظرة لطبيعة وشكل الثقافة السياسية والديمقراطية التي يجب أن يمتلكها الشباب في الألفية الثالثة.

وأمّا واقع البيئة السياسية داخل الحرم الجامعي الأردني فالجامعات الأردنية منابر فكرية وحاضنات علمية، ويتجسّد على ساحاتها ثلاثة تيارات سياسية: التيارات الوسطية واليسارية واليمينية، وهذه التيارات تتواجد على شكل أفكار حزبية تأخذ أشكال تجمعات فزعوية وإقليمية وجهوية وعشائرية وأحيانا أخرى حزبية، فالتيار الوسطي يمثله تيار وطن السياسي والطلبة المستقلين والذي يمثل أفكار معتدلة ووطنية، والتيار اليميني المتمثل بجبهة العمل الإسلامي، والتيار اليساري المتمثل في الأحزاب اليسارية البعثية وغيرها من الهويات الفرعية كفتح الإنتفاضة والجبهة الشعبية وغيرها، وربما نشهد لاحقا تجمعات أخرى لهويات فرعية جديدة بعد توارد أفواج اللاجئين من دول الجوار، وكلها تأخذ أشكال التوليفات والتجمعات الإقليمية الضيقة، مع الأسف.

والحزب الوحيد المتفوّل في الجامعات الأردنية هو حزب جبهة العمل الإسلامي–الواجهة السياسية لحزب الإخوان المسلمين- والمرخّص بموجب الدستور الأردني وقانون الأحزاب لكنه ينتشر بالجامعات بين جيل الشباب ويمارس الحياة الحزبية داخل الحرم الجامعي بالرغم من مخالفة ذلك للأعراف الأكاديمية وللتعليمات الجامعية وبالرغم من محاذير ذلك الكثيرة والعمل في عتمة الليل، وبالطبع هذا الحزب أخذ فرصته تاريخياً أكثر من كل الأحزاب الوطنية حديثة العهد مجتمعة، وذلك بسبب نشأته المبكرة وترعرعه في المكوّن الأردني منذ نشأت الدولة الأردنية.

كما أن إنتخابات إتحادات الطلبة بالجامعات غالباً تأخذ منحى عشائري وإقليمي وهويات فرعية أكثر منها فكري أو حزبي، وجلها تأخذ أشكال الفزعة الموسمية الهلامية التي سرعان ما تتلاشى وتنقشع بعد نهاية موسم الإنتخابات، فنسبة الطلبة الجامعيين المنظوين بالعمل الحزبي حوالي 2 % فقط، بيد أن نسبة المنظوين تحت منظمات المجتمع المدني حوالي 10 %. وهذه بالطبع نسب لا تؤشر لحياة مدنية على الأرض، فنوبيا الإنضمام للأحزاب ما زالت تسيطر على المجتمع الطالبي الجامعي حيث أظهرت إحدى الدراسات الحديثة أن نسبة 73% من الطلبة يحجمون عن ذلك خوفاً على مستقبلهم الوظيفي وبتأثير من أهليهم، وأن 56% من الطلبة يرون أن الأحزاب لم تحقق لهم حلولاً لقضاياهم الشبابية وأكدوا خلو محتواها من مضامين تهم الشباب.

وهنالك ضعف في البرامج الحزبية الموجهة للشارع والبيئة الجامعية، فالأحزاب لم تستطع بعد إقناع الشباب في مسيرتها ورؤيتها وأهدافها.، والأحزاب لا تمتلك حلول وبرامج قابلة للتطبيق للتحديات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهنالك تغوّل للعشائرية كنظام إجتماعي متأصّل على حساب التربية المدنية والحياة الحزبية بسبب التركيبة العشائرية للمجتمع الأردني وفشل البرلمان في إفراز حزبيين حتى داخل المجتمعات العشائرية وحتى داخل مجتمع النخبة والمتعلمين والمثقفين من أبناء العشائر الأردنية.

والعنف الطالبي كإمتداد للعنف المجتمعي واحد من أسبابه هذه التيارات السياسية الطالبية الفزعوية والتي تتكاثر كالمشروم إبّان إنتخابات إتحادات الطلبة للسيطرة على الساحة الطلابية وإثبات الوجود على الأرض، لكنها سرعان ما تتفكك حال الإنتهاء من الموسم الإنتخابي بسبب أنها كبرت لحظياً كالمحاصيل المهرّمنة.

فالأحزاب ليست الناظم الأكبر لحياة الأردنيين السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، وهنالك إشكالية معها في ثقافة الأردنيين المجتمعية، والدليل على ذلك الهوّة المتنامية بين الأحزاب والمجتمع وأعداد ونسب المنظوين تحتها.

فهنالك بعض العوامل التي تعيق الشباب للمشاركة الحزبية ناتجة عن الشباب أنفسهم وبيئة المجتمع المدني وتشمل ضعف الوعي الثقافي والإجتماعي والحس بالمسؤولية لدى الشباب، وضعف الوعي السياسي والثقافة الحزبية، وعدم خصوبة البيئة الحزبية وضعف بيئة المجتمع المدني ولغة الحوار والمجتمع الديمقراطي، والوضع الإقتصادي المتردي للشباب وعدم وجود مبادرات شبابية إقتصادية، والبطالة بين صفوف الخريجين وعدم تنظيم مخرجات التعليم العالي ومواءمتها مع الحاجات الحقيقية لسوق العمل، وضيق النفس الشبابي المائل للمردود السريع وحبّ المناصب والمال، وإفتقار الشباب لروحية العطاء والعمل التطوعي، والوضع الإقليمي الملتهب، وغيرها.

وهنالك عوامل ساهمت بها الأحزاب نفسها وتعيق مشاركة الشباب الحزبية –وأرجو أن لا تعتبر جلداً للذات بقدر ما هي محاولات للإصلاح والتنبيه لمواطن الخلل- وتشمل الفزعات غير المنظمة والشخصنة والإفتقار للبرامجية في العمل الحزبي، وإحتكار القيادات الحزبية للمناصب العليا للحزب والمكتسبات الناتجة عن ذلك، ولم تساهم الأحزاب لجانب الحكومة في حل مشكلة البطالة لدى الشباب وإيجاد فرص العمل لهم ولا تمتلك البرامجية الإقتصادية للإستثمار ومواجهة التحديات الراهنة، والأحزاب لم تقدّم قيادات شبابية كفؤة وواعدة –إلا القليل- لتساهم في القيادات الواعدة وصنع القرار، والصورة النمطية الكلاسيكية غير الفاعلة عن الأحزاب، وفشل الأحزاب بالإندماج وعمل البرامج المشتركة لمواجهة العديد من التحديات الإقتصادية والسياسية، وهنالك إستقواء من كبار الحزبيين على الشباب والدليل توزيع المكتسبات الحزبية، وهنالك أمل من الأحزاب بمشاركة الشباب لكنها لغايات الإستقواء بهم لا لخدمتهم، بمعنى أنها ستستخدمهم لأجلها لا لتعمل لأجلهم.

البعض من الحزبيين بالمقابل يعزف على أوتار القوانين التي تضعها الدولة بأنها لا تشجع العمل الحزبي لدى الشباب وخصوصاً قانوني الإنتخاب والأحزاب، لا بل بعضهم يذهب لأكثر من ذلك ويإتهام مباشر للحكومة بأنها لا تشجع العمل الحزبي، لكنني أقول بأن مأسسة الحوار بين مثلث الحكومة والأحزاب والشباب جل ضروري للبناء على الإيجابيات وتحويل التحديات لفرص فيما يخص الجزء الفارغ من الكأس.

والمقترحات الآتية ربما تشجّع المشاركة الشبابية وتعظم إنضمامهم للأحزاب وتشمل تطبيق الأفكار الواردة في الأوراق النقاشية الملكية بخصوص الإصلاح الشامل على الأرض من حيث إخراج الحكومات البرلمانية من رحم البرلمان ومن خلال أحزاب قويّة بحيث يكون هنالك تمثيل حزبي ومشاركة شبابية في ذلك، وبلورة إستراتيجية جديدة للشباب تتضمّن تشجيع إنضمامهم للأحزاب السياسية الوطنية لبناء قادة المستقبل، ومأسسة الحوار الشبابي لبناء ثقافة مدنية عصرية، وتكاملية الربط بين قانوني الإنتخاب والأحزاب وبتدرّج لتشجيع مشاركة الشباب، وإشتراط وجود حصة أو كوتة شبابية -على غرار المقاعد الإضافية للمرأة- في قانوني الأحزاب والإنتخاب للتدرّج بإنضمام الشباب للأحزاب، وبناء قدرات وخبرات الشباب في مفاهيم وطنية مدنية لإكسابهم المهارات الكافية لإنخراطهم في منظمات المجتمع المدني، وإيجاد الوسائل الكافية لمشاركة الشباب في صنع القرار وتعظيم مشاركتهم في الإنتخابات، وتشجيع الثقافة والتربية السياسية الوطنية في الجامعات ومراكز الشباب، ومنح حوافز إقتصادية للشباب في حال المشاركة السياسية، وأفكار أخرى.

وحيث أننا مقبلون على مرحلة سياسية جديدة في السنوات القليلة القادمة، فهذه المرحلة السياسية على الساحة الأردنية تحتاج لتعظيم دور الشباب الذين وصفهم جلالة الملك المعزّز بأداة التغيير وصنّاع الغد، وتحتاج أيضاً لتشجيع إنضمامهم للأحزاب السياسية الوطنية التي تمتلك برامج الإصلاح وفق الرؤى الملكية السامية، وتحتاج لتعظيم المشاركة الشبابية في مراحل البناء والنماء والسياسة والإقتصاد والإجتماع وغيرها، فالشباب هم نصف الحاضر وكل المستقبل، وتحتاج لإعطاء دور أكبر للمرأة لتأخذ دورها الطليعي في المجتمع ولتعظيم مشاركتها من خلال إعادة إنتخابها بنسب أكبر مبنية على كفاءتها وليس فقط لحساب الكوتة النسائية، ودور سمو الأمير الحسين بن عبدالله ولي العهد واضح للعيان في تحفيز الشباب للمشاركة في الحياة العامة لأنه من ذات الفئة العمرية التي يمكن أن تتلمس الحاجات الحقيقية للشباب والمساهمة في تطويرها للأمام.

آن الأوان لتعظيم مشاركة الجيل الشبابي القادم بالحياة السياسية لغايات زيادة المشاركة الشعبية وإفراز حكومات برلمانية من رحم البرلمانات القادمة وتشجيع الحضور الشبابي الفاعل في المجالس المحلية والأقاليم.

*وزير الأشغال العامة والإسكان الأسبق

آفاق

د. محمود الحبيس

alhabeesm@yahoo.com

رأي حول اعتماد الجامعات

منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي وضعت وزارة التعليم العالي أسس اختيار الجامعات الأجنبية بالاسترشاد ببعض المعايير المنقولة من هيئة الاعتماد الوطني الامريكية وغير ذلك من دول العالم، ضمن برمجية وطنية اردنية، مع أجراء تعديلات ووضعت قوائم الجامعات الأجنبية الملزمة التطبيق، وتحديث مستمر لها، وعدم الاعتراف بأخرى ولطالما برزت احتجاجات محلية على ذلك. وتجاوز عدد الجامعات 30 جامعة، اضافة لفروع جامعات اجنبية بالأردن.. فكان التطور كمياً، وبرزت فكرة إيجاد مؤسسة الاعتماد التي أصبحت هيئة مستقلة لتطبيق وضبط الإجراءات مع محاولات الايقاع بها.. ووصفت بأنها عقبة في مراقبة عمل المؤسسات وطالب البعض الغاء او مراجعة لها، وهل نسينا الحملات الإعلامية ضد الوزارة وهيئة الاعتماد؟

من حق دولة قطر والكويت ان تحدد وتختار وتعتمد الجامعات التي تراها مناسبة لها، وهذا تستفيد منه الجامعات التي خرجت من عملية الاعتماد، وتزيل اللبس، وأن المنافسة خطيرة والبقاء بتردد انشودة اننا تميزنا بتعليمنا قد ولى، فقد كنا ولكن تراجعنا بفعل ممارسات خاطئة ندفع ثمنها في قطاع حيوي أساسي...

حدث تزايد بأعداد الجامعات في دول الخليج سواء اكانت المحلية او الدولية المنافسة للجامعات الأردنية التي تملك بنية تحتية متطورة، بينما الهاجس المادي يسيطر على إدارة الجامعات وهو حق لها.. مع الاخذ بعين الاعتبار ان الضابط الرئيس في العملية التعليمية هو السلوكيات التي يتحدث بها الوسط الأكاديمي وانعكست سلبا على سمعة الجامعات.. ماذا عن جودة ومهارات الخريجين؟ ماذا يجري في بعض الجامعات؟ ماذا عن كفاءة التدريس والإدارات ...الحديث عن وجود ضعاف النفوس من المدرسين بقبولهم هدايا او كتابة رسائلهم او تقديم تسهيلات هم قلة وخطرا مقابل وجود كفاءات للمدرسين.؟؟ الخ من الأسئلة المطروحة

من الطبيعي ان تبرز قضية المنافسة في استقطاب الطلبة بين الجامعات المحلية وفي دول الإقليم والدول المختلفة، ومن حق أي دولة ان تنظم مسارها كما تشاء، في الوقت ذاته أطلقت الوزارة استقطاب اعداد كبيرة للدراسة بجامعات الأردن الرسمية والخاصة اذ نشطت جامعات وقدمت تسهيلات خاصة ولربما اثرت سلبا على سمعة تلك الجامعات.. وكان الهاجس المادي والمنافع امام مبالغة وتهويل ضمن تخبط وابتعاد عن البيئة الاكاديمية..

أرى الخطوة الأولى: ان يشكل مجلس التعليم العالي لجنة من الخبراء في شؤن الاعتراف والمعادلة واهل الخبرة التي تملك المعلومات الدقيقة والواقعية لما له علاقة بتحديد نقاط القوة والضعف في المسار الأكاديمي لرسم رؤية مستقبلية ثابتة اهمها:

نسبة القبول للطلبة الوافدين بما يتفق وشروط الاعتماد وقرارات مجلس التعليم العالي الضابطة وغيرها..

كيفية التعامل مع البعثات الدبلوماسية في الأردن. وهنا ندرك ان هناك جنسيات مختلفة فكيف نفسر طلب بعثات دبلوماسية بالتدخل لإيجاد مرونة او تسهيل لطلبتها ...والية جديدة في التعامل مع المكاتب الجامعية في تسويق التعليم العالي. ودور المكاتب الثقافية..

مراجعة لمهام مديرية الوافدين بحيث تتابع مسار الطلبة الوافدين بالتشارك مع هيئة الاعتماد لضمان عدم الانحراف والتساهل امام خطة طموحة في فكرة الاستقطاب الطلابي ولكن مع نجاعة اكاديمية وهنا السلوك العقلاني الرشيد..

انصح اجراء حلقات عصف ذهني تجريه الوزارة وهيئة الاعتماد لمدة أسبوع مع ذوي الخبرة والراي، الجدل والنقاش حول ما يجري في الخفاء.الامر يتطلب إجابة على مواطن الخلل والاجابة عن أسئلة أثيرت في مسيرة التعليم العالي. بوضعها في مصفوفة وإيجاد الحلول لتصحيح الأخطاء ليتميز الأردن بمكانته بالتعليم العالي.

التعليم العالي مسيرة مرتبط بتاريخ الأردن الحديث.. يستحق الوقوف عنده بكل جدية وبخاصة ما طرح واشغل الشارع بالأيام الراهنة.. نعتز بالتعليم العالي ويجب الإقرار بتقبل الخلل ومعالجته واجراء عملية جراحية.. وهل التعليم العالي بصحة سليمة؟

«القبول الموحد» ستتعامل مع معدل الثانوية العامة من «100 %»

40 % من مباحث الثقافة المشتركة و60 % لـ«التخصصي الإجباري» وأعلى «تخصصين اختياريين» وبواقع 7 مواد

لا يحق للطالب الالتحاق بأي من مؤسسات التعليم العالي إذا حصّل علامة أقل من 40 % في أي مبحث

عمان– أمان السائح aman alsayeh

أعلنت مصادر مطلعة أن وحدة تنسيق القبول الموحد الإلكتروني، ستتعامل مع معدل الثانوية العامة من «مئة» وسيتم ادخال شهادة الثانوية العامة الإلكترونية ويكون تنافس الطلبة بمعدلات « المئة»، وسيتم احتساب المعدل الذي اقرته وزارة التربية من 1400.

وبموجب الخطة، يكون المعدل العام من 100 بالمئة، ويتكون من 40 بالمئة من مباحث الثقافة المشتركة، و60 بالمئة للمبحث التخصصي الإجباري، وأعلى مبحثين تخصصين اختياريين، وبواقع 7 مواد فقط.

ووفقا للخطة فإن الطالب يستطيع التقدم بطلب للإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية من خلال وحدة تنسيق القبول الموحد إذا حصل على مجموع 910 فأكثر شريطة حصوله على 50 بالمئة على الأقل من النهاية العظمى لعلامة كل مبحث من المباحث التي تقدم إليها، وحصل على معدل 65 بالمئة فما فوق، وذلك بحسب شروط وزارة التعليم العالي.

كما يمكن للطالب التقدم بطلب التحاق للجامعات الخاصة وكليات المجتمع إذا حصل على مجموع 840 فأكثر شريطة حصوله على 50 بالمئة على الأقل من النهاية العظمى لعلامة كل مبحث من المباحث التي تقدم إليها، وحصل على معدل 60 بالمئة فما فوق بحسب شروط وزارة التعليم العالي. كما يمكن للطالب الإلتحاق بهذه الكليات إذا حصل على علامة أقل من 50 بالمئة من النهاية العظمى لعلامة أي مبحث من المباحث التي تقدم إليها شريطة ألا تقل علامته في أي من المباحث عن 40 بالمئة من النهاية العظمى للمبحث.

ووفقا للخطة فإنه لا يحق للطالب الإلتحاق بأي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي سواء الجامعات الحكومية، أو الخاصة، أو كليات المجتمع، إذا حصل على علامة أقل من 40 بالمئة من النهاية العظمى في أي مبحث من المباحث التي تقدم إليها.

جامعة البتراء
دائرة العلاقات العامة
University of Petra
Department of Public Relations
.20

تقرير اخباري

تراجع دور الدولة في الارتقاء بالتعليم العالي هل يعيده إلى أولوياتها؟

تيسير النعيمات
taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان– تقوم أي دولة تعاني من التراجع في مختلف قطاعاتها أول ما تقوم به؛ بمراجعة سياساتها التعليمية ومناهجها وخططها الدراسية، كدليل على أهمية التعليم في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

فالتعليم الجيد؛ يعني تقدما وحلولا لأي مشاكل تواجهها أي دولة، والتعليم السيئ يعني حكما تراجعا في مختلف قطاعات أي بلد في العالم، فسنغافوره وكوريا الجنوبية وماليزيا مثلا، بدأت كل منها نهضتها، بمراجعة سياساتها التعليمية، وشكلت هذه المراجعة مقدمة لتطورها الكبير.

في الأردن؛ يشتكي أكاديميون من أن التعليم لم يعد أولوية لدى الحكومات المتعاقبة، مدللين على ذلك بتراجع الدعم الحكومي المالي للجامعات، وعدم الالتزام بالاستراتيجيات والخطط، ومنها استراتيجية تنموية الموارد البشرية، والاخطاء في اختيار القيادات الأكاديمية كما يقول وزير التعليم العالي الأسبق الدكتور وجيه عويس.

"الغد"؛ توجهت بسؤال إلى الرجل الأول في قيادة التربية والتعليم والتعليم العالي الدكتور وليد المعاني: هل التعليم أولوية للدولة؟. ليؤكد المعاني ان التعليم عاد ليتصدر أولويات الدولة، مشيرا الى ان جلالة الملك عبد اللّه الثاني، وجه رسائل للحكومات في هذا الشأن، كما أن كتب التكليف السامي وخطب العرش، تؤكد على ضرورة مراجعة السياسات التعليمية والنهوض بها نحو تعليم جيد، يواكب أحدث متطلبات العصر، وينتج خريجين مؤهلين وقادرين على الانخراط في سوق العمل بكفاءة.

ويشير المعاني بهذا الخصوص؛ الى ان الحكومة تدرس امكانية توفير تعليم عال مجاني، فضلا عن أنها سبق وأن شكلت لجنة لدراسة مديونية الجامعات لايجاد حلول لها، ومجموعة قرارات وتعديلات على التشريعات، للنهوض بالتعليم العالي ومعالجة اختلالاته.

أكاديميون يشتكون تراجع دعم الجامعات وعدم الالتزام باستراتيجية الموارد البشرية

يقر المعاني؛ بوجود خلل يبدأ باختيار غير الكفؤين للتدريس في الجامعة، وبوجود خلل في آلية اختيار القيادات الأكاديمية التي تتعامل مع موقع رئيس الجامعة كأي وظيفة، وتنظر للسيرة البحثية لا للقدرات القيادية والنزاهة، والقدرة على اتخاذ القرار بمن يجري اختيارهم لتولي هذا المنصب.

فوفق الآليات والأسس والشروط لاختيار رؤساء الجامعات المعمول بها؛ لن يتمكن قيادي ورجل دولة وأبرز رؤساء الجامعة الاردنية السابقين، والذي يشار له بالبنان بإحداثه نهضة كبيرة في هذه الجامعة الدكتور عبد السلام المجالي، من الوصول الى سدة رئاسة الجامعة أو أي جامعة أخرى!.

في هذا السياق؛ كتب الوزير السابق والأكاديمي المعروف الدكتور بسام العموش، مقالة وجه فيها حديثه للمعاني يقول له فيها "أشد على يديك لإجراء عملية جراحية في التعليم كله، وبخاصة أنك تجمع وزارتي التعليم في آن واحد".

ويضيف العموش "رؤساء لا يستحقون الرئاسة وعمداء لا يستحقون العمادة، وأساتذة لا يستحقون دخول الجامعات، وطلبة دراسات عليا يجب إيقافهم. وبعض طلاب البكالوريوس خارج الزمن، ووطن يحتاج الى ثلة أكاديمية والى أغلبية مهنية، وأنت قادر على إجراء هذه العملية. طلبة معدلاتهم بالسبعين يدرسون الطب في الخارج، فيُخرجون مال الأردن للخارج، ويعودون بشهادات يصادق عليها التعليم العالي، ويلتحقون بالمؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية، فإلى متى نبقى نسير في درب الانحدار؟ ننتظر إجراءات معاليك، فالوطن أهم من فرد هنا وهناك".

اخيرا نؤكد هنا.. في الصحة والتعليم؛ لا خيارات، ولا بد من تعليم جيد وخدمات صحية جيدة، ولا يجوز ان يكون هناك خيارات نتقي منها بين رديء ومتوسط وجيد، فالتعليم والصحة؛ لا يجوز التعامل معهما كقطعة اثاث او ملابس، نخير الزبون بين رخيص رديء ومتوسط وجيد، فلا خيار الا ان نقدم ما هو جيد، فصحة المواطن ومستقبله ومستقبل الدولة في تعليم وصحة جيدان ولا خيار آخر.

وما يجعلنا متفائلين؛ توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني، وقرار سياسي بأن التعليم يجب أن يكون على رأس أولويات الدولة، ومعرفة الوزير المعاني بمواطن الخلل، وإدراكه للحلول، وعزمه على تصحيح المسار، وألا نستسلم لروح التشاؤم، فالأمور ليست بالسوء الذي يصوره بعضهم، والأردن يضم كفاءات وقدرات ومخلصين من ابنائه، يستطعون إعادة قطار التعليم إلى سكته.

المعاني يطالب بتقييم رؤساء الجامعات الرسمية

تيسير النعيمات
laiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان- طلب وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وليد المعاني، من رؤساء مجالس أمناء الجامعات الرسمية البدء بتقييم رؤساء هذه الجامعات، ودعا المعاني، في تصريح صحفي خاص لـ"الغد"، رؤساء مجالس الأمناء في كتب وقعها يوم الخميس الماضي، إلى تقييم أداء رؤساء الجامعات الحكومية، على أن يتم تسليم التقييم للوزارة خلال أسبوعين.

وكان المعاني قال إن نظامي المساءلة وتعيين رؤساء الجامعات موجودان في رئاسة الوزراء تمهيدا لإقرارهما.

ويتضمن مشروع القانون المعدل لقانون الجامعات، الذي أقره مجلس الوزراء يوم الأربعاء الماضي إلى جانب قانون التعليم العالي المدرجين على الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة، تعديلات على آلية اختيار وتعيين رؤساء الجامعات الأردنية.

"جيل الانتظار"..قنبلة موقوتة واقتصاديون يدعون لـ"مأسسة"مهن العمالة الوافدة

سماح بيبرس
Samah.bibars@gmail.jo

عمان - يبدو أن مصطلح رئيس الوزراء الاقتصادي الدكتور عمر الرزاز "جيل الانتظار" الذي كان قد أطلقه قبل أعوام من قدومه كرئيس للحكومة، عاد ليطفو اليوم على السطح، وذلك تزامنا مع ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت، وفق خبراء واقتصاديين، إلى معدلات "غير مسبوقة ومرتفعة جدا".

"جيل الانتظار" الذي كان قد عرفه الرزاز بأنه "جيل الشباب الذي ينتظر الانتقال من مرحلة الدراسة والشباب إلى مرحلة الاستقرار والرجولة سواء في إيجاد عمل وزواج وغيره" والذي حذر منه واعتبره "خطيرا" بسبب "ما يعانيه من احباط وكبت في وقت يتطلع فيه للتغيير"، هو اليوم "قنبلة موقوتة"، بحسب الخبراء، تكاد تنفجر مولدة أزمات ومشكلات أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية.

يأتي هذا في الوقت الذي وصل فيه معدل البطالة أخيرا إلى 19 ٪، وقد قدرت بين الذكور بـ 16.4 ٪، فيما قدرت نسبتها بين الإناث بـ28.9 ٪. وكانت أعلى معدلات للبطالة في الفئتين العمريتين 19-15 سنة و24-20 سنة، حيث بلغ المعدل 48.7 ٪ و38.5 ٪ لكل منهما على التوالي.

ويرى اقتصاديون أن حل مشكلة البطالة لا يمكن أن يكون الا من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي تسهم في خلق فرص عمل جديدة من خلال تنشيط بعض القطاعات التي تسهم في هذا النمو، فيما يشير آخرون إلى جانب التعليم ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل.

ويشير البعض الى ضرورة "مأسسة" بعض المهن التي تستوعب نسبا عالية من العمالة الوافدة، بحيث تكون جاذبة ومشجعة للعمل من قبل الأردنيين. وذلك بما ينسجم مع قانون العمل والعمال ومثال ذلك "حراس العمارات" و"عاملات المنازل"، فيما يهتم آخرون بضرورة العمل على توفير "المهارات الحياتية" و"اللغة الانجليزية" لدى الخريجين.

وزير تطوير القطاع العام الأسبق، الدكتور ماهر المدادحة، يرى أنّ معالجة مشكلة البطالة لا يمكن أن يكون إلا من خلال معالجة الاقتصاد، وتحديدا زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فهو يؤكد بأن "البطالة انعكاس لمشكلة اقتصادية ناجمة عن تراجع النمو الاقتصادي" و"هي مشكلة اقتصادية بحتة".

ويشير المدادحة إلى أن الاقتصاد إن لم يكن قادرا على خلق فرص عمل فعلية فلن يكون هناك أي حل لمشكلة البطالة، وأنّ كل ما يتم الحديث عنه حول بطالة الشباب وغيره مجرد عناوين وإنشاء، لأن الحل الحقيقي لم ولن يتكون إلا من خلال تنشيط الاقتصاد بما يتضمنه من سياسات تضمن تخفيض عجز الموازنة وزيادة الانفاق ودعم الميزان التجاري، وزيادة تنافسية القطاعات وتشجيع الاستثمار وغيرها.

وحتى "ريادة الأعمال" والمبادرات التي يتم الحديث عنها وتشجيع الشباب عليها هي أيضا، وفق المدادحة، بحاجة الى بيئة اقتصادية صحية تشجعها وتساهم في نموها وتطورها، "فلا يمكن أن تتحول هذه المبادرة الى شركة او مشروع كبير الا اذا كان هناك بيئة مناسبة لذلك"، مؤكدا ضرورة اتباع سياسات إصلاحية اقتصادية مناسبة.

ويرى المدادحة أن الأصل أن تقوم وزارة العمل بتنظيم سوق العمل لا أن تخلق فرص عمل، فهي مطالبة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي لتوجيه الشباب نحو تخصصات لها سوق، كما أنها مطالبة بتهيئة ظروف مناسبة للعمال الأردنيين لتقوم بعملية احلال مع العمالة الوافدة من خلال ايجاد شركات وجمعيات من شأنها أن تؤمن عمالا أردنيين للوظائف التي تتركز فيها العمالة الوافدة، في ظل ضمانات وحقوق للعامل.

ويضرب المدادحة مثالا على ذلك كأن يكون هناك شركة لتوفير حراس في العمارات، فالعامل يعمل فعليا لدى الشركة التي تضمن له بيئة ملائمة ومناسبة وتأمين وضمان والأردني سيعمل في هذه الوظيفة ما دامت توفر له دخلا مناسبا.

رئيس مركز بيت العمال المحامي/ أمين عام وزارة العمل السابق، حمادة أبو نجمة، يرى ان الحل الامثل على المدى القصير لهذه المشكلة هو في "ايجاد برامج التدريب والتأهيل والتشغيل بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل".

ويضيف أبو نجمة أنه لا بد من رصد وتنفيذ وتصميم برامج تتناسب مع اختصاصات مطلوبة، بالتعاون مع القطاع الخاص، بحيث يكون التدريب في مواقع العمل وبهدف التشغيل وإحلال من يتم تدريبهم.

أما على صعيد السياسات بعيدة المدى، فيشير أبو نجمة إلى "التعليم والاقتصاد"، حيث يرى ضرورة تغيير منهجية السياسات المتعلقة بالتخصصات، خصوصا فيما يتعلق بتخصصات الاناث المتعطلات، مشيرا إلى أنّ 80 ٪ من الاناث المتعطلات يحملن شهادات في تخصصات غير مطلوبة.

"ويرى أبو نجمة أنه لا بد من التركيز على التخصصات التقنية وليست النظرية التي أصبح سوق العمل مشبعا منها.

كما يرى ابو نجمة ضرورة تشجيع الاستثمار وايجاد مشاريع ريادية تولد فرص عمل وتتناسب مع الخريجين، مشيرا إلى أنّ المشاريع التي ازدهرت في الماضي ساهمت في خلق فرص عمل ذهبت غالبيتها إلى العمالة الوافدة.

رئيس المجلس الوطني للمهارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات، الدكتور علاء نشيوات، يرى أن جزءا كبيرا من مشكلة البطالة، وخصوصا في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتعلق في مدى مواءمة كفاءة ومهارات الطلاب مع سوق العمل.

ويشرح نشيوات بأنّ هذا الجانب المواءمة" تتعلّق بـ 4 قضايا رئيسية هي أنّ هناك تخصصات "متخمة"، وأنّ المهارات التقنية في بعض التخصصات ليست ملائمة، فيما أنّ البعض لغته الانجليزية ضعيفة وضعيفة جدا، اضافة الى ضعف المهارات الحياتية.

ويشير نشيوات إلى ضرورة التركيز على "المشاريع متناهية الصغر"، والمشاريع الريادية التقنية لانخفاض تكلفتها على الشباب وهذا يتطلب فقط "إنترنت عالي الجودة، وكهرباء، وعمليات دفع إلكتروني".

وفي جانب التدريب، يرى نشيوات أنّ التدريب الميداني كمتطلبات تخريج لدى طلاب الجامعة لا بد أن يطبق بشكل أكثر فعالية وبصورة حقيقية بعيدا عن فكرة "قطع الساعات المحسوبة للتخرج فقط وختم الأوراق". بحيث يتم تدريب الطالب وفقا لمنهج حقيقي فعلي يؤهل الطالب.

كما لا بد، وفق نشيوات، من التركيز على جانب النظرة التقليدية لبعض المهن وذلك من خلال التدريب المهني عالي المستوى لهذه المهن، وضمان دخول مناسبة لهذا النوع من المهن اضافة الى تغيير الصورة النمطية عن من يعمل فيها، ومأسسة بعض هذه المهن.

ويؤكد على ضرورة توجيه الشباب لدراسة التخصصات التي تتطلبها السوق محليا وعالميا، فبدلا من أن يدرس الشاب تخصصات تتعلق بادارة المعلومات بأنواعها وأشكالها المختلفة والتي أصبح سوق العمل متخم فيها، من الممكن البدء بالتركيز على تخصصات تتعلق بـ"أمن المعلومات".

ويعتقد نشيوات أنّ قوة العمل هذه التي لا تجد فرصا هي "قنبلة ستنفجر" إن لم يتم ايجاد حلول عملية وسريعة لها.

ويدعو الى ضرورة تحديد الأولويات والتركيز على تنفيذها في قطاع معين من الممكن أن ينمو يتم التركيز عليه وعلى كل ما يتعلق به بحيث يوظف أعلى نسبة من الخريجين.

وتشير الأرقام إلى أنّ معدل البطالة كان مرتفعا بين حملة الشهادات الجامعية، حيث بلغ 24.4 ٪ مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى، وأنّ 54.7 ٪ من اجمالي المتعطلين هم من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، وأن 45.3 ٪ من إجمالي المتعطلين كانت مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي.

ويشار هنا إلى أنّ البنك الدولي كان أشار في دراسة حول قطاع الشباب في الأردن تحت عنوان "اشراك الشباب الأردني" إلى أنّ 29 ٪ من الشباب الأردنيين يرزح اليوم تحت وطأة افتقار المهارات وضعف التأهيل، وأن ما يقارب ثلث شباب المملكة ليسوا في الوقت الحاضر في التعليم او التوظيف او التدريب، وحتى الشباب الذين لديهم وظائف "غير راضين جدا".

وقال إنّ الأردن "يمر بمرحلة حاسمة من الازدهار والتقدم الاجتماعي والسلام، لكنّ شبابها يقف على شفا الهاوية".

واشار إلى "أن احتياجات وتطلعات الشباب في الأردن ما تزال لا تعالج على نحو ملائم". وأنه "في حين يمثل الشباب أكثر من ثلثي مجموع سكان البلد في الأردن، فإن احتياجاتهم وتطلعاتهم لا تعالج على نحو ملائم".

وقال البنك إن "قضية البطالة في الأردن لا تؤثر على الاقتصاد فحسب، بل تؤثر أيضا على الحالة الاجتماعية والصحية والنفسية والاجتماعية للعاطلين عن العمل".

واضاف أن الشباب يفتقر إلى منصات للتعبير عن مخاوفهم وآرائهم، وحتى في الأماكن التي توجد فيها مثل هذه المنصات، لا يعتقد الشباب أنهم يمثلون نوعا مناسبا من المشاركة، وتوقعت الدراسة أن "يؤدي الإحباط الناتج عن ذلك إلى زيادة تحديات العنف والمعارضة".

ندرة فرص العمل تنتظر خريجي "تخصصات نقابات مهنية كبرى"

محمد الكيالي
mohammad.kayyali@alghad.jo

قنديل: أعلى نسبة بطالة موجودة بالعالم تقع بين خريجي كليات الصيدلة في الأردن

مجمع النقابات المهنية بمنطقة الشميساني في عمان- (أرشيفية)

عمان- لا شك في أن غياب السياسات التعليمية الجامعية الواضحة، مع تقلص في سوق العمل وانكماش اقتصادي وقلة الفرص الوظيفية، ستؤدي إلى إشباع في تخصصات مهنية تعتبر من أهم التخصصات التي يتجه إليها كل ناجح في شهادة الثانوية العامة.

وتشير أرقام وإحصاءات نقابات مهنية، إلى أن تخصصات نقابة المهندسين على سبيل المثال، تعيش حالة اشباع وركود عميقة، نظرا لكثرة أعداد الخريجين إضافة الى قلة فرص العمل ان لم يكن محدوديتها.

كل ذلك، أصبح يدق ناقوس الخطر في السوق المحلي، نتيجة غياب الفرص الوظيفية وتقلص نسبها للحدود الدنيا، ما أدى الى رفع نسبة البطالة بين الأردنيين إلى 19 ٪ خلال الربع الأول من العام الحالي، وفق تقارير صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

وفيما يخص نقابة المهندسين، أكدت أرقام النشرة الارشادية للتخصصات الهندسية وحاجة سوق العمل للعام الماضي، أن نسبة المهندسين في المملكة تعد الأعلى عالميا نسبة لعدد السكان، حيث بلغت مهندسا لكل 50 مواطنا.

وأشارت النشرة، والتي تعد آخر نشرة إحصائية نفذتها النقابة، إلى أن عدد طلبة تخصصات الهندسة على مقاعد الدراسة في الجامعات الأردنية بلغ حوالي 49 الف طالب وطالبة، فيما بلغ عدد طلبة الهندسة على مقاعد الدراسة خارج الأردن، نحو 5 الاف طالب وطالبة.

وفي مرور سريع على تشبع التخصصات الهندسية الستة، ومدى حالة الركود فيها، تبين أرقام النقابة أنه في الهندسة المدنية وتخصصاتها الفرعية الأربعة، فإن 3 تخصصات فرعية وهي الهندسة المدنية الإنشائية، هندسة المساحة والجيوماتكس وهندسة المياه والبيئة، أصبحت تخصصات مشبعة، ويعاني خريجوها من حالة بطالة وعدم إيجاد فرص.

إلا أن تخصص هندسة الطرق والجسور، ما تزال مفتوحة أمام الراغبين في دراسة الهندسة المدنية، حيث بلغت نسبة البطالة في هذا التخصص الفرعي نحو 10 ٪ العام الماضي.

وأوضحت أرقام النشرة، أن تخصصي الهندسة المعمارية الاثنين، وهما هندسة العمارة وهندسة المدن، يعانيان من حالة تشبع وبطالة بشكل متفاوت، حيث ترتكز البطالة بنسبة 58 ٪ في هندسة المدن.

إلى ذلك، فإن الهندسة الميكانيكية وتخصصاتها الفرعية الـ12، تعاني من بطالة في أعداد الخريجين، بواقع 9 تخصصات فرعية لا ينصح بدراستها، وهي الهندسة الميكانيكية (21 ٪)، التكييف والتبريد (25 ٪)، ميكاترونكس (37 ٪)، الانتاج والآلات (37 ٪)، هندسة مواد (50 ٪)، الآلات الهيدروليكية (25 ٪)، هندسة الطيران (37 ٪)، هندسة وسائل النقل (23 ٪) والهندسة النووية (40 ٪).

ولا تعاني تخصصات الهندسة الصناعية والإطفاء والسلامة والقوى الحرارية والطاقة من تشبع وبطالة بشكل كبير لغاية إصدار النشرة.

الهندسة الكهربائية، تعاني وفق النشرة، من إشباع وركود وحالة بطالة واضحة بين خريجي تخصصاتها الثمانية، كما تظهر أرقام النشرة أن هندسة المناجم والتعدين وتخصصيها الفرعيين الإثنين وهما هندسة التعدين وهندسة الجيولوجيا، يعانيان من بطالة بواقع 31 ٪ و29 ٪ على التوالي.

وفي الهندسة الكيميائية، فإن نسبة التشبع والبطالة تتراوح بين الذكور والإناث في كل تخصص فرعي، حيث تبلغ نسبة البطالة في تخصص الهندسة البيئية نحو 14 ٪ لدى الذكور و37 ٪ لدى الإناث، على سبيل المثال.

وبالمحصلة، فإن جميع التخصصات الهندسية مشبعة، في حين تكمن المشكلة بغياب مخططات اقتصادية تنموية تعمل على وضع مسافات وخطط دراسية تتناسب مع حاجات سوق العمل.

وكان منتدى الاستراتيجيات الأردني قد اوصى، مؤخرا، بإعادة النظر في التخصصات الهندسية الراكدة والمشبعة والتي ما يزال يتم تدريسها في بعض الجامعات الحكومية والخاصة، وأن الفرص المولدة تتطلب مهارات حرفية أكثر من دراسات أكاديمية لتخصصات متقدمة علميا كالهندسة.

وفيما يخص نقابة الأطباء، قال عضو مجلس النقابة ومسؤول ملف البطالة في النقابة صدام الشناق إن هناك 1664 طبيبا عاما يندرجون تحت مظلة البطالة من أصل نحو 34 ألف طبيب وطبيبة هم الحاصلون على رخصة مزاولة مهنة.

وأضاف ان العام الحالي سيشهد تخريج نحو 1800 طبيب من الجامعات الأردنية، اضافة لـ1800 من خارج المملكة، موضحا ان التخصصات الطبية لا تعاني من الإشباع، وهي تخصصات تعاني من قلة الوظائف والتوظيف من قبل وزارة الصحة.

ولفت إلى أن الوزارة لديها نقص في مختلف التخصصات الطبية، لكن المشكلة أن الوزارة تطلب تعيين 400 طبيب سنويا، في حين أن سجلات النقابة تستقبل ما يقارب من 3500 طبيب.

وشدد الشناق على أن البرنامج الوطني للإقامة الذي تشرف عليه وزارة الصحة، سيتم فيه استيعاب نحو 1500 طبيب وطبيبة كل عام، في تخصص طب الأسرة والإسعاف والطوارئ، مبينا أن الجامعات والخدمات الطبية والمستشفيات الخاصة، توظف نحو 800 مقيم كل عام، فبذلك يمكن أن يتم سد النقص بين الأطباء العاطلين عن العمل.

وحول تخصصات الصيدلة، قال أمين سر نقابة الصيادلة صلاح قنديل إن جميع هذه التخصصات مشبعة منذ أعوام، مبينا أن عدد طلبة الصيدلة على مقاعد الدراسة يبلغ نحو 15 ألف طالب، في مختلف الجامعات الأردنية، إضافة إلى أن عدد الصيادلة المنتسبين للنقابة يقدر عددهم بحوالي 23 ألف صيدلي.

وشدد على أن عدد طلبة الصيدلة في الجامعات المحلية، يشكل فائضا عن حاجة سوق العمل الصيدلي في المملكة، لافتا الى أن أعلى نسبة بطالة موجودة بالعالم تقع بين خريجي كليات الصيدلة بالأردن لغياب واضح في السياسات التعليمية المتوافقة مع حاجات السوق.

وأوضح أن النقابة تستقبل 2000 خريج صيدلة كل عام، وهذا الأمر يشكل عائقا أمام دور النقابة المساند للحكومة في إيجاد فرص عمل للصيادلة الأردنيين.

وبين قنديل، أن النقابة خاطبت وزارات العمل والصحة لأكثر من مرة من أجل تفعيل وفتح الأسواق الخارجية للصيادلة الأردنيين. الا أن ذلك بقي في دائرة المخاطبات العابرة للحكومات، خاصة وأن المشكلة متجذرة والبطالة تأخذ حيزا كبيرا في أرقام النقابة.

ودعا الحكومة والجهات المعنية إلى الوقوف بشكل جدي لوقف ظاهرة التوجه نحو دراسة تخصص الصيدلة نظرا لأن هذا التخصص أصبح مشبعا لدرجة كبيرة.

وحول التخصصات الزراعية المشبعة (الراكدة)، فتشير إحصائيات نقابة المهندسين الزراعيين إلى أن تخصص البستنة والمحاصيل مطلوب لدى الذكور، فيما يعد تخصصا راكدا لدى المهندسات الزراعيات.

وفيما يخص التخصصات المشبعة، فإنها تختلف بين الذكور والاناث في النقابة، بحيث تشمل قائمة التخصصات المشبعة لدى المهندسين الزراعيين الذكور على تخصص تغذية الانسان والحميات، الأراضي والمياه والبيئة، الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية، التربة والري، إدارة موارد المياه والبيئة، التقنيات الحيوية إضافة الى تخصص هندسة المياه والبيئة.

ولدى المهندسات الزراعيات، فإن هناك 22 تخصصا مشبعا وراكدا من بين 24 تخصصا زراعيا، ما عدا تخصصي وقاية النبات والإنتاج الحيواني.

وأكدت أرقام النقابة، للعام 2018، أن شعبة عدد المهندسين الزراعيين في شعبة الإنتاج النباتي بلغ 4132، وفي شعبة التغذية والتصنيع الغذائي بلغ 4001 مهندسا ومهندسة زراعية، وفي شعبة الإنتاج الحيواني بلغ 1798، وفي شعبة الوقاية النباتية بلغ 1177، وفي شعبة الاقتصاد والارشاد الزراعي 1312 مهندسا ومهندسة زراعية إضافة إلى 2227 مهندسا ومهندسة زراعية في شعبة الموارد المائية والبيئة.

وتوضح آخر إحصائيات النقابة أن 30 ٪ من المهندسين الزراعيين المنتسبين للنقابة متخصصون في مجال الإنتاج النباتي ويليه التغذية والتصنيع الغذائي بنسبة 27 ٪ بينما تقع أقل نسبة 8 ٪ في مجال الوقاية النباتية والاقتصاد.

ومن حيث الجنس، فإن نسبة المهندسات الزراعيات بلغت 50 ٪ من إجمالي المنتسبين المزاولين للنقابة وهي مستمرة في الارتفاع نتيجة الزيادة في اعداد الخريجات من كليات الزراعة، حيث أكدت النقابة ان هذا الاتجاه يجب أخذه بعين الاعتبار عند وضع سياسة القبول في الجامعات حتى تتواءم مع متطلبات السوق ولمواجهة ارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين الزراعيين وخصوصا الإناث منهم.

"التخصص الجامعي": معضلة للطلبة تربك قرارات رسم المستقبل

آلاء مظهر
Alaa.mathhar@alghad.jo

عمان – رغم أننا على أبواب الدخول إلى العشرينية الثانية من القرن الحادي والعشرين، إلا أن عملية اختيار التخصص الجامعي المناسب، ما تزال "مشكلة" تواجه الكثير من طلبة شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي)، وفق خبراء تربويين عزوا سبب ذلك إلى "افتقار" الطلبة للخبرة والمعرفة الكاملة بنوعية التخصصات الجامعية ومدى ملاءمتها لميولهم ورغباتهم.

وأوضح هؤلاء الخبراء، في أحاديث منفصلة لـ"الغد"، أن غياب التوجيه والإرشاد التربوي خلال مراحل مبكرة في التعليم "ساهم في تفاقم هذه المشكلة"، لا سيما حين يكون للأسرة والأصدقاء تأثير كبير على الطالب في تحديد مستقبله العلمي والمهني".

وقالوا إن عملية إعداد مواطن قادر على اتخاذ القرار لرسم مستقبله، تتطلب البدء في إرشاد وتوجيه الطلبة حسب ميولهم وقدراتهم ومهاراتهم التي نمت معهم، واختيار صنوف المعرفة التي تتوافق مع ميولهم واهتماماتهم وحاجاتهم، وكذلك في أسلوب التعلم الذي يناسبه.

وأكدوا أن الجامعات يقع على عاتقها مسؤولية أن تضع الطلبة في الصورة المستقبلية للتخصصات المتاحة في الكليات المحلية والدولية، والشروط المطلوبة لكل تخصص، ومدة الدراسة، وتعمقها على الطلبة في نهاية المراحل الأساسية العليا أو بداية المرحلة الثانوية، داعين الجامعات إلى ضرورة تزويد الخريجين بمهارات صناعة العمل لا المطالبة بتوفير العمل.

المدير السابق لإدارة التخطيط التربوي في وزارة التربية والتعليم الدكتور محمد أبو غزلة قال إن الاختيار الأنسب للتخصص الدراسي له الأثر الكبير في رسم معالم المستقبل الوظيفي للطلبة بعد تخرجهم من الجامعة، خصوصاً إذا بني هذا الاختيار على معايير علمية صحيحة تجعله أقرب للصواب وأكثر ملاءمة لاحتياجات المتعلمين وإمكاناتهم.

وأضاف أن غياب الأجواء العلمية والمعلومات الدقيقة، وتتداخل عدة عوامل في اختيار التخصص الدراسي منها: الأسرة والأصدقاء والجامعة والعادات والأعراف، وسيادة بعض المفاهيم الخاطئة، جعلت من الاختيار الصحيح للتخصص أمرًا شائكًا، يترك الطالب في حيرة بين ميوله، ورغبات أسرته، والإمكانات المتاحة أمامه.

وشدد أبو غزلة على أهمية إعادة النظر ببنية السلم التعليمي للنظام التربوي، واعتماد نظام الشجرة التعليمية إذا ما أردنا أن نحل مشكلة الاختيار غير المناسب أو التخصصات الراكدة، وبالتالي البطالة، مشيرًا إلى أنه يمكن أيضًا تحديد سن معينة للتوجيه حسب الميول والقدرات والمهارات، وليكن سن الثانية عشرة، لأنه يتيح فرصًا تعليمية متنوعة ومرنة ومستمرة أمام الطلبة، ويحقق لهم فرص التعلم لتأهيلهم وإعادة تأهيلهم وفقًا لقدراتهم وإمكاناتهم. كما تفعل بعض الدول، وبما يمكنهم من اختيار تخصصاتهم المستقبلية.

وتنطوي فكرة الشجرة التعليمية، بحسب أبو غزلة، على جذع أساسي واحد يمر به كل الطلبة في مراحل تكوينهم الأولى، وفيها يتعلم الطالب وسائل التعليم الأساسية، كالقراءة والكتابة والتعبير الشفهي، وحل المشكلات والحساب والمضامين الأساسية للتعلم، كالمعرفة والمهارات والقيم.

ثم بعد الجذع تأتي الفروع والأغصان، وهي تمثل أنماطا من المعارف المتنوعة، فكل طالب داخل النظام التعليمي، وفق هذا المفهوم غير مجبر على دراسة معرفة معينة، بل إن لديه الحرية في اختيار صنوف المعرفة التي تتوافق مع ميوله واهتماماته، على ما أضاف أبو غزلة.

وأوضح أبو غزلة أنه من أجل إعداد مواطن قادر على اتخاذ القرار لرسم مستقبله، لا بد من البدء في إرشاد وتوجيه الطلبة حسب ميولهم وقدراتهم ومهاراتهم التي نمت معهم، واختيار صنوف المعرفة التي تتوافق مع ميولهم واهتماماتهم وحاجاتهم، وكذلك في أسلوب التعلم الذي يناسبه.

وذكر أنه في حال إصرار الوزارة على الالتزام بالسلم التعليمي الحالي، فإنه يمكن أن تبدأ مرحلة توجيه الطلبة من المرحلة الأساسية العليا، وبما تتناسب صنوف المعرفة في هذه المرحلة مع اهتمامات وقدرات ومهارات وميول واستعدادات الطلبة، وما يحتاجه سوق العمل، وتوجهاته المستقبلية ليتمكنوا من الاختيار السليم في نهاية المرحلة الثانوية.

وفيما يتعلق بدور الجامعات، أكد أبو غزلة ضرورة أن تضع الطلبة في الصورة المستقبلية للتخصصات المتاحة في الكليات المحلية والدولية، والشروط المطلوبة لكل تخصص، ومدة الدراسة، وتعمقها على الطلبة في نهاية المرحلة الأساسية العليا أو بداية المرحلة الثانوية على الأقل، وأن تتبنى اختبارات المهارات والقدرات والميول لتوجيه الطلبة حسب التخصصات وتفعل دور المرشدين الأكاديميين.

كما أكد أهمية قيام الوزارات والمؤسسات، مثل المؤسسات المعنية بالتعليم المهني والفني والتقني المعنية بالموارد البشرية، بإجراء الدراسات المستقبلية في احتياجات السوق المحلي والدولي للوظائف، وتحديد فرص العمل المستقبلية بالتعاون مع القطاع الخاص وتطوير سياسات للموارد البشرية ووضع الخطط وتعممها بوسائلها المختلفة على الطلبة.

ولفت أبو غزلة إلى أنه يمكن للطلبة اعتماد الأسس التالية في اختيار التخصص المناسب لهم، فيها الخطط والاستراتيجيات والدورات، إذ انه من غير الممكن أن تربط نفسها بسوق العمل، خصوصًا وأن الجامعات لم تقم بدراسة متطلبات سوق العمل".

كما أكد ضرورة أن تطبق الجامعات منطلقا جديدا يتمثل بتزويد الخريجين بمهارات صناعة العمل، لا المطالبة بتوفير العمل، خاصة إذا كان سوق العمل متغيرا، حيث أن 70 ٪ من الأعمال ستتغير خلال 15 عاما، وإن الإنسان يقضي بالعمل 8 ساعات فقط خلال اليوم الواحد، فـ"هل يجب أن نعده للعمل أم الحياة؟".

وأوضح عبيدات "نريد خريجًا ينتج العمل بنفسه، بدلًا من انتظار الأعمال والوظائف"، داعيًا الجامعات إلى ضرورة أن تبني خططها وفقًا لهذا الأمر.

من جانبه، أكد الاستشاري النفسي والتربوي الدكتور موسى مطارنة ضرورة تغيير ثقافة المجتمع، والتي تتمحور حول أن الابن يجب أن يحمل نفس تخصص والده، فالطبيب يريد أن يصبح ابنه طبيبًا والمهندس كذلك، وهكذا.

وبين أن إسقاطات أولياء الأمور على أبنائهم في توجيههم نحو تخصصات معينة كالطب والصيدلة والهندسة، يجب أن تلغى من خلال تكوين ثقافة جديدة في المجتمع تراعي ميول ورغبات الطالب بالدرجة الأولى، ثم ضرورة أن تكون ملائمة لمتطلبات سوق العمل، حتى لا يشعر الطالب أن الأعوام التي أمضاها بين المحاضرات والامتحانات ومشاريع التخرج ضاعت سدى عندما لا يجد عملًا أو وظيفة في مجال تخصصه.

وشدد مطارنة على أهمية دور المدرسة بتوعية وتوجيه الطلبة فيما يتعلق بالتخصصات سواء كانت أكاديمية أو مهنية.

وأشار إلى أن الاستثمار في التعليم من أجل تحقيق تنمية في كل القطاعات يتطلب تعاون المؤسسات التعليمية مع الجهات المعنية لمعرفة متطلبات سوق العمل وتعزيز توجه الطلبة إليها من خلال بيان مستقبل هذه المهن أو الوظائف الجديدة وأهميتها لسوق العمل، فضلا عن اطلاعهم وهم على مقاعد الدراسة خلال المرحلة الثانوية على التخصصات الراكدة والمشبعة لكي يتم تجنبها.

كما أكد مطارنة أهمية قيام الأسرة بترك الخيار في التخصص لأبنائهم وفقًا لميولهم ورغباتهم، مع ضرورة توجيههم وإرشادهم وبيان مستقبل التخصص الذي يرغب في دراسته، في الوقت نفسه، داعيًا إلى ضرورة وجود برامج وخطط تثقيفية تساعد على تشجيع الإقبال على التعليم المهني، لاسيما وان العالم يتجه الآن نحو التعليم المهني والتقني.

طلبة داخل حرم الجامعة الأردنية -(أرشيفية)

خبراء يدعون الجامعات لوضع الطلبة في الصورة المستقبلية للتخصصات المتاحة والشروط المطلوبة لكل تخصص

مختصون: عملية إعداد مواطن قادر على رسم مستقبله تتطلب البدء في إرشاده وتوجيهه حسب ميوله وقدراته ومهاراته

دعوات لتعديلات في "الخدمة المدنية" بشأن التخصصات الإنسانية

تيسير النعيمات
taiseer.alnuaimat@alghad.jo

عمان – يعاني معظم خريجي الجامعات، من قلة فرص العمل، لا سيما في التخصصات الإنسانية التي يعد معظمها من التخصصات المشبعة والراكدة، فيما اتخذ مجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، حزمة من الإجراءات الهادفة للحد من أعداد خريجي هذه التخصصات.

ووفق خبراء أكاديميين تحدثوا لـ"الغد"، فإن التغلب على مشكلة التخصصات الراكدة يحتاج بالإضافة لإجراءات مؤسسات التعليم العالي، إلى تعديلات على نظام الخدمة المدنية لتحفيز التوجه نحو التعليم التقني المهني.

وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وليد المعاني، أكد أنه لن يتم السماح بفتح تخصصات مشابهة لتخصصات مشبعة أو راكدة أو زيادة الطاقة الاستيعابية فيها، مشيرا إلى أن مجلس التعليم العالي أوقف القبول في 66 برنامجا مشبعا وراكدا الخميس قبل الماضي.

وأشار المعاني، إلى وجود نافذة على موقع وحدة تنسيق القبول الموحد تحت اسم "اعرف تخصصك"، وفيها يتم نصح طلبة التوجيهي لاختيار التخصص المناسب، فضلا عن وضع أحدث دراسات يصدرها ديوان الخدمة المدنية حول التخصصات المشبعة والراكدة على موقع وحدة تنسيق القبول الموحد ليطلع الطالب وذووه عليها قبل تعبئة طلب القبول الموحد، وهو إجراء يؤكد المعاني أنه "وقائي وليس علاجيا".

من جانبه، يرى وزير التعليم العالي الأسبق ورئيس اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وجيه عويس، أن المشكلة كبيرة لا سيما أن أعدادا كبيرة من الطلبة دخلوا الجامعات للحصول على شهادة لأسباب اجتماعية من دون النظر إلى أن التخصص الذي يدرسونه مطلوب في سوق العمل أم لا.

وأكد، أن الجامعات الرسمية لم تحظ بدعم حكومي، ما اضطرها إلى فتح والتوسع في البرنامج الموازي والتوسع في تخصصات ليست مطلوبة ما يقدم لسوق العمل خريجين بكفاءات متدنية، مشيرا إلى أن الجامعات فتحت أبوابها وتوسعت في تخصصات من دون دراسة وتخطيط ولا تنسيق أو معرفة بالسوق الخليجي أو المحلي.

وقال عويس، "معظم الخريجين ينتمون لتخصصات أكاديمية لا تقنية، ولأجل ذلك كنا نعتزم فتح 5 كليات بوليتكنيك في مختلف الاقاليم لاستيعاب من 10 20 ألف طالب بتمويل من المنحة الخليجية بقيمة 62 مليون دينار، وتقليل أعداد الذين يدخلون الجامعات، إلا أن ذلك للأسف لم يحصل".

واعتبر، أن التعليم ليس أولوية للحكومات التي لا تطبق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، لافتا إلى أنه "يتم استقبال الطلبة ليس من أجل تقديم العلم بل من أجل الحصول على المال فليس من المعقول وجود 5 آلاف طالب دكتوراه في جامعاتنا".

ووفق عويس، فإن حل مشكلة البطالة المرتبطة بالتخصصات المشبعة والراكدة، "يأتي من خلال تحسين سوية التعليم ووجود سياسات اقتصادية تشجع الاستثمار الذي يخلق فرص العمل وتعديل الخطط والبرامج الدراسية لمواءمة سوق العمل".

رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها، بشير الزعبي، أشار إلى قرار لمجلس التعليم العالي بتنسيب من هيئة الاعتماد، ويتعلق بالتخصصات الراكدة والمشبعة، إذ يقضي القرار بأنه إذا كان هناك زيادة على الطاقة الاستيعابية أكثر من 100 %، فلا يسمح بقبول طلبة بنسبة تتجاوز 25 % من خريجي العام الحالي في التخصص، أما إذا كان التجاوز على الطاقة الاستيعابية من 50 – 100 %، فلا يسمح أن تزيد نسبة المقبولين عن 35 % من خريجي هذا العام، فيما إذا كانت نسبة الزيادة من 1 – 50 %، فلا تتجاوز نسبة المقبولين 45 %، وإذا لم يكن هناك تجاوز على الطاقة الاستيعابية، فلا تزيد أعداد المقبولين عن 50 %.

بدوره، قال الأمين العام السابق لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هاني الضمور، إنه سبق وأن تم تشكيل لجنة حكومية لإلغاء التخصصات الراكدة والمشبعة من خلال البدء بتخفيض أعداد المقبولين فيها، لافتا إلى ضرورة العمل على تغيير الخطط الدراسية للتركز على التعليم التقني ومعاهد البوليتكنيك، فيما دعا كذلك إلى تعديل تشريعات ديوان الخدمة لتحسين سلم الرواتب لخريجي كليات المجتمع المتوسطة، بحيث يسمح لهم بتولي المواقع القيادية في الوزارات والمؤسسات العامة.

كما شدد الضمور على ضرورة تقديم منح دراسية للتخصصات التي يحتاجها الأردن وتسويق الكفاءات المحلية في الخارج وتأهيل الخريجين.

وأشار إلى تراكم الطلبات بالقطاع العام، والتي لا تستوعبها قدرة مؤسسات الدولة إلا بنحو 10 إلى 15 % سنويا، يقابلها الكثير من طلبات بالقطاع الخاص، والتي يضعها "التعليم العالي"، فضلا عن وضع الأسواق الدولية بعين الاعتبار في قراراته المختلفة، معتبرا ان مخرجات التعليم العالي ليست مرتبطة بحجم البطالة.

27. الوفيات

- عبدالمجيد محمود دغيش المصري – ديوان آل عياش
- محمود عبدالعزيز البركات الزعبي – اربد